

لجنة التنمية الاجتماعية

تقرير عن الدورة الرابعة والخمسين
(١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ و ٣-١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٦



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

عُقدت الدورة الرابعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية في الفترة من ٣ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ حول الموضوع ذي الأولوية المعنون ”إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر“. وكانت هذه السنة سنة إقرار السياسات من دورة الاستعراض وإقرار السياسات التي تستغرق سنتين. واستعرضت اللجنة أيضاً خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية والأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وقد شدد الأمين العام، عند مخاطبته اللجنة، على أن سنة ٢٠١٦ ينبغي أن تشكل سنة ”زخم عالمي“، وذكر السفراء بأن عليهم مسؤولية أخلاقية وسياسية عن كفاءة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأثنى على اللجنة لإبرازها البعد الإنساني لجهود التنمية المبذولة على الصعيد الدولي وذكر المندوبين بأن التوجيه السياسي الذي تقدمه اللجنة سيكون بالغ الأهمية لكفالة أن نقضي على الفقر في العالم بحلول عام ٢٠٣٠، وعدم إغفال أحد، وإقامة حياة كريمة للجميع على كوكب سليم. وشدد على الدور الأساسي الذي تضطلع به اللجنة لضمان عملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بشكل متنسق وناجح وشامل.

وألقى الأمين العام المساعد لشؤون التنمية الاقتصادية باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية كلمة أمام الجلسة الافتتاحية للدورة.

وخلال الدورة، عقدت اللجنة، إضافة إلى مناقشاتها العامة، ثلاث حلقات نقاش تناولت الأولى الموضوع ذا الأولوية، وتطرقت الثانية إلى المسألة الناشئة المتمثلة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فيما تمحورت الثالثة حول مسألة تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويرد موجز وقائع حلقات النقاش الذي أعده الرئيس في موقع اللجنة (<http://bit.ly/csocd54-panel-discussions>). إضافة إلى ذلك، وعملاً بالفقرة ٨٥ من قرار الجمعية العامة ١/٧٠، فإن نتائج الدورة ذات الصلة بالموضوع التي تتواءم مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستحال إلى المنتدى لينظر فيها.

وأطلع رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية للجنة على نتائج منتدى المجتمع المدني. ولفت ممثل للشباب، كان قد شارك في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، انتباه اللجنة إلى القضايا التي نوقشت خلال المنتدى ذات الصلة بأعمال اللجنة.

وأحاطت اللجنة علماً، أثناء حلق نقاشها ومناقشتها العامة بشأن الموضوع ذي الأولوية، بالتقدم المحرز في القضاء على الفقر والجوع والتسدي لعدم المساواة وإيجاد فرص العمل. وشددت أيضاً على أن الفقر لا يزال يشكل أكبر تحدٍّ يواجهه العالم في وقتنا الحاضر. وأكدت اللجنة من جديد التزامها بمواصلة إعطاء الأولوية لاستعراض ومتابعة إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة وإبراز ذلك. علاوةً على ذلك، أكدت اللجنة بقوة التزامها بالمساهمة بصورة فعالة ومتسقة بمتابعة خطة عام ٢٠٣٠ بتقديم الدعم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

وأشير إلى أهمية دورة اللجنة هذه، بوصفها أول لجنة من اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تشرع في أعمالها بعد إقرار خطة عام ٢٠٣٠. فقد أبرزت اللجنة الترابط الوثيق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ودعت إلى وضع سياسات متسقة تشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع. ولذلك تم التركيز بشكل قوي على ضرورة تعزيز اللجنة بوصفها منتدى للمساهمة في متابعة الأبعاد الاجتماعية لخطة عام ٢٠٣٠ وضرورة تبادل الأفكار والاستراتيجيات التي أظهرت أنها تسهم بفعالية في الدفع قدماً بتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.

وفي حين تؤكد اللجنة من جديد الولاية المنوطة بها لمواصلة إعطاء الأولوية لاستعراض ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإبرازهما، فقد دُعيت إلى معالجة المسائل الجديدة والناشئة التي تخلف آثاراً ضارة على التنمية الاجتماعية، مثل الفساد. وبالنظر إلى أن اللجنة تناولت مواضيع اجتماعية متنوعة، يندرج بعضها أيضاً ضمن اختصاص اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فقد أُشير إلى ضرورة بذل جهود أكبر لتبسيط العمل على نطاق جميع اللجان الفنية تجنباً للازدواجية وللإستفادة إلى الحد الأقصى من الموارد، والعمل بطريقة أكثر كفاءة وتنسيقاً.

وخلال المناقشات التي درت بشأن الموضوع ذي الأولوية، تم التأكيد على أن العالم المعاصر يطرح تحديات جديدة وكذلك فرصاً لتحقيق التنمية الاجتماعية. فالعولمة والتغير التكنولوجي والتدهور البيئي وضعف النمو الاقتصادي ونهاية انتعاش أسعار السلع الأساسية

عوامل خلّفت كلها عواقب اجتماعية. وفي ذلك الصدد، أشار المتحاورون إلى الروابط القائمة بين الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، وأكدوا أن السياسات ينبغي أن تجسّد التحديات التي يشكّلها تغير المناخ والتدهور البيئي. وإذ لاحظوا أن السياسات الاجتماعية السليمة أظهرت أنها تؤدي إلى وضع سياسات اقتصادية سليمة، شدد المتحاورون على ضرورة تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وعلى وجوب إجراء إعادة تقويم يتعلق بتفاعل ذلك البعد مع الركيزتين الاقتصادية والبيئية. وألقى المتحاورون الضوء على ضرورة تنسيق السياسات على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز التنمية الاجتماعية. وأكد المتكلمون على أهمية مكافحة الفساد، وكذلك تحديد نظام ضريبي يتسم بالكفاءة والإنصاف للتصدي للفقير والظلم.

وشدد المشاركون على أن توسيع نطاق دلالة التعاون الدولي، بما يتجاوز حد المعونة، يمكن أن تسترشد به مداورات اللجنة والسياسات الوطنية، بحيث يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية لمجالات من قبيل التجارة والتمويل والتكنولوجيا، لكي يُنظر إلى السياسات الاجتماعية على أنها عوامل للنمو والاستثمار. وأشاروا إلى أنه رغم التقدم المحرز من خلال خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، فإن التضامن الدولي المتعلق بالضرائب وتدفقات رؤوس الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة لم يتحقق بعد، مما يعني أنه حتى الموارد المحلية في البلدان النامية لا تُستغل إلى أقصى حد لأغراض التنمية الاجتماعية. فتتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الدولي أمر حاسم لتحقيق التنمية الاجتماعية. وأكدت المناقشة أهمية قياس الفقر ليس بناءً على الدخل وحده فحسب، بل أيضا بالنظر إلى أوجه الحرمان المتعددة، بما في ذلك في مجالات التعليم والصحة والإسكان والخدمات الأساسية والتغذية. وانصب الاهتمام في كثير من المناقشات على الخطر على التنمية الاجتماعية الذي تشكّله أوجه عدم المساواة المتزايدة داخل البلدان وفيما بينها، وكذلك بين الفئات والأجيال. ولذلك، لا بد من زيادة التركيز على مسألة الإنصاف، ولا بد من استعادة التوازن للتنمية المستدامة بعد اجتماعي أقوى.

وشملت المناقشات المتعلقة بالمسألة الناشئة المتمثلة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بيانا رئيسيا أدلى به مبعوث الأمين العام المعني بالشباب. فقد ذكر المبعوث الوفود بأن اللجنة قد لفتت، قبل ٢٠ عاما، اهتمام العالم إلى القضايا التي تؤثر في الشباب. فقد ساهم برنامج العمل العالمي للشباب جزئيا في قيام ١١٥ بلدا بوضع سياسات وطنية تتعلق بالشباب. وأثرت أيضا المبادئ والالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تأثيرا كبيرا في خطة عام ٢٠٣٠. وأكد المبعوث أن مشاركة الشباب في تلك المساعي مشاركة نشطة فضلا عن تحسين رفاهه لا غنى عنهما لنجاح الخطة.

وخلال حلقة النقاش التي دارت بشأن المسألة الناشئة، نوقش عدد من المسائل تتعلق بتهيئة الزخم اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التحلي بالإرادة السياسية القوية على الصعيدين الوطني والمحلي، وإنشاء آليات وطنية لتحسين اتساق السياسات، ووضع منبر لتقاسم الممارسات والمعارف الجيدة للتعلم المتبادل، وإقامة التحالفات الواسعة النطاق في مجال السياسات والشراكات الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتعبئة الموارد. وعلى وجه الخصوص، اعتُبر تحسين التآزر بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية أمراً حاسماً للحد من الفقر وعدم المساواة. واعتُبر إنشاء التحالفات الواسعة النطاق في مجال السياسات، والشراكات الفعالة بين الحكومات وأعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والعلمية والإعلامية، عوامل تشكّل تحدياً رئيسياً، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي لا توجد فيه هذه الشراكات أو أنها توجد لكنها ليست متقدمة بشكل تام.

وعقدت اللجنة حلقة نقاش بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وخلالها، أدلت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ببيان رئيسي. واستعرض المشاركون التطور التاريخي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن منظومة الأمم المتحدة والدور الأساسي الذي تقوم به لجنة التنمية الاجتماعية في النهوض بمراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية العالمية على مدى العقود الماضية. وتطرق المتحاورون إلى حالة التحول التدريجي في النهج المتبع إلى مسألة الإعاقة، من منظور يستند إلى الرعاية الاجتماعية إلى نهج قائم على التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، وأشادوا بالتقدم الكبير المحرز في النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأطر الإنمائية الدولية. فخطة عام ٢٠٣٠ تجسّد إلى حد كبير الفهم المعزّز والاعتراف المترسّخ بالحاجة الملحة إلى إدراج مسألتَي الإعاقة وعدم إغفال أحد في الأطر الإنمائية الدولية، وهو أمر يشكل إنجازاً كبيراً بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالنظر إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة أُغفلوا إلى حد بعيد في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها. واعترف المشاركون بأهمية الأخذ بنهج قائم على الحقوق تجاه التنمية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ وأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وساد في أوساط المشاركين تأييد لفكرة إنشاء حلقة نقاش بين أصحاب المصلحة المتعددين في إطار اللجنة، تُعقد سنوياً، لتبادل الممارسات الجيدة ورصد التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة. وسعيًا إلى إثراء أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى مباشرةً، اقترح المشاركون أن يراعى موضوع حلقة

النقاش تلك الموضوع السنوي الذي يتناوله المنتدى. واقترحوا أيضا أن تنظر اللجنة في توجيه دعوة دائمة إلى المقررة الخاصة للمشاركة في الدورات المقبلة. وأجرت اللجنة أيضا مناقشات عامة بشأن القضايا ذات الصلة بالفئات الاجتماعية. وعرض المشاركون سياساتهم وبرامجهم الوطنية، مركّزين بوجه خاص على الإدماج الاجتماعي للشباب والمستئين والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتم التأكيد بشدة على ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة بمعالجة قضايا الشباب، ولا سيما البطالة، ومباشرة الأعمال الحرة، والتعليم، وتنمية المهارات، ومشاركة الشباب. وأشار إلى أن الأسرة تشكّل أكثر مؤسسات المجتمع فعالية في الحد من عدم المساواة بين أفرادها وتحسين رفاههم، ومن ثم المجتمع ككل. وتم الاعتراف بالأسرة باعتبارها قوة دفع كبيرة للتماسك والتكامل الاجتماعيين، وكذلك حماية الفئات الضعيفة من أفراد الأسرة؛ وهي بذلك لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة.

واعتمدت اللجنة ستة مشاريع قرارات أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتمادها تتعلق بما يلي:

- (أ) إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر؛
- (ب) الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛
- (ج) تنظيم وأساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل، بما في ذلك الموضوع ذو الأولوية "استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع" للدورة ٢٠١٧-٢٠١٨.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٩	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي عُرضت عليه
٩	ألف - مشاريع القرارات المقدمة إلى المجلس لاعتمادها
٣٦	باء - مشروع المقرر المقدم إلى المجلس لاعتماده
٣٩	جيم - المقرر المعروض على المجلس
٤٠	الثاني - مسائل تنظيمية: تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل
	الثالث - متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة
٤١	ألف - الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر
٤٣	باء - استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية
٤٥	الرابع - المسائل البرنامجية ومسائل أخرى
٤٩	الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة
٥٠	السادس - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين
٥١	السابع - تنظيم الدورة
٥٢	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
٥٢	باء - الحضور
٥٢	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
٥٣	دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
٥٤	هاء - الوثائق

المرفق

٥٥	قائمة الوثائق المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة والخمسين
----	---

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها
أو التي عُرضت عليه

ألف - مشاريع القرارات المقدمة إلى المجلس لاعتمادها

١ - توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشاريع
القرارات التالية:

مشروع القرار الأول

تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ١١/٢٠٠٥ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٨/٢٠٠٦
المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨/١٩ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ١٠/٢٠١٠
المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ و ٢٠١٢/٧ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٣/٢٠١٤
المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها
في المستقبل،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١٦١/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
المعنون "استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي
والاجتماعي" الذي نص على أن المجلس ينبغي له أن يدعو هيئاته الفرعية، في جملة هيئات
أخرى، للإسهام في أعماله، حسب الاقتضاء، بما يتسق مع الموضوع السنوي المتفق عليه،
وأن يكفل الموازنة والتنسيق بين جداول أعمال اللجان الفنية وبرامج عملها بتوزيع أوضح
للعمل بينها وإعطائها توجيهات واضحة فيما يتعلق بالسياسة العامة^(١)،

وإذ يسلم بالالتزام بضرورة تعزيز المجلس ويشدد على ضرورة ذلك، في إطار
الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره من أجهزة المنظمة الرئيسية، للمتابعة
المتكاملة والمنسقة لنتائج جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها في

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٨، المرفق، الفقرة ٣.

الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وإذ يسلم بالدور الرئيسي للمجلس في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن،

وإذ يشدد على أن اللجنة تظل هي المسؤولة في المقام الأول عن متابعة واستعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وأنها تمثل المحفل الرئيسي في الأمم المتحدة لإجراء حوار عالمي مكثف بشأن مسائل التنمية الاجتماعية،

وإذ يضع في اعتباره قراره ١٩٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ الذي قرر المجلس بموجبه أن تقوم اللجنة، في جملة أمور، بمواءمة ولايتها لضمان اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الاجتماعية، واستعراض أساليب عملها وتحديثها، وتقديم توصيات للمجلس بشأن التنمية الاجتماعية،

وإذ يشير إلى قراره ١٩٩٦/٧ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ الذي قرر بموجبه أن تقوم اللجنة، في سياق تنفيذ ولايتها، بمساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(٢) وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٣) والمشاكل التي تعترضه، وتقديم المشورة إلى المجلس بهذا الشأن،

وإذ يسلم بأهمية دور المنظمات غير الحكومية وسائر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، في النهوض بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وفي أعمال اللجنة في هذا الصدد، وإذ يأخذ في اعتباره قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وإذ يؤكد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة،

وإذ يسلم بأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢، وبرنامج العمل العالمي للشباب، وأهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها، والوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

قدما - وضع خطة للتنمية تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده، فضلا عن وفاء الدول الأطراف بالالتزامات المترتبة عليها. بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الصكوك الرئيسية ذات الصلة، هي أمور يعزز بعضها بعضا للدفع قدما بالتنمية الاجتماعية للجميع،

وإذ يسلم أيضا بأن إطارا محكما للمتابعة والاستعراض، ذي طابع طوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل، سيسهم إسهاما أساسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وسيساعد البلدان على تحقيق أقصى قدر من التقدم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ورصد الأشواط المقطوعة لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب،

١ - يعيد تأكيد اضطلاع لجنة التنمية الاجتماعية، بصفتها لجنة فنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على نحو دوري وفي سياق تعزيز المعالجة المتكاملة لمسائل التنمية الاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة، باستعراض المسائل المتصلة بمتابعة وتنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(١) وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٢) على نحو متسق مع مهام وإسهامات أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة، وبإسداء المشورة إلى المجلس بهذا الشأن؛

٢ - يؤكد أن اللجنة ستسهم في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٤)، في إطار ولايتها الحالية، عن طريق دعم الاستعراضات المواضيعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة، بما يجسد الطابع المتكامل للأهداف وما يربطها من صلات، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وحيثما كان ذلك ممكنا، المساهمة في دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى والتواؤم معها، وفقا للترتيبات التنظيمية التي ستقرر من قبل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٣ - يقرر أن تقوم اللجنة بالإبلاغ عن الجوانب الاجتماعية ذات الصلة بالموضوع الرئيسي المتفق عليه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل الإسهام في أعماله؛

٤ - يقرر أيضا الإبقاء على دورة الاستعراض وإقرار السياسات التي تستغرق سنتين فيما يخص دورتي اللجنة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨؛

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

- ٥ - يعيد تأكيد ضرورة مواصلة انتخاب أعضاء مكتب اللجنة لولاية مدتها سنتان، بالتزامن مع دورة الاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨؛
- ٦ - يقرر أن يكون عنوان الموضوع ذي الأولوية لدورة الاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ الذي سيتيح للجنة الإسهام في أعمال المجلس "استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع"؛
- ٧ - يقرر أيضا النظر في تطبيق نظام فترة السنتين على قرارات اللجنة بغية وضع حد للازدواجية والتداخل وتعزيز التكامل بين المجلس والجمعية العامة لدى النظر في مسائل متشابهة أو مترابطة ولدى التفاوض بشأنها؛
- ٨ - يدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى مواصلة المشاركة بفعالية في أعمال اللجنة على مستوى رفيع بشكل مناسب؛
- ٩ - يشجع المنظمات غير الحكومية وسائر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، على المشاركة، إلى أقصى حد ممكن، وتمشيا مع قرار المجلس ٣١/١٩٩٦، في أعمال اللجنة وفي رصد وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة؛
- ١٠ - يقرر أن تبقي اللجنة أساليب عملها قيد الاستعراض، بما في ذلك أداء دورة الاستعراض وإقرار السياسات التي تستغرق سنتين، بما يشمل دورتها الخامسة والخمسين لعام ٢٠١٧ إذا لزم الأمر، بهدف التكيف، حسب الاقتضاء، مع أعمال المجلس ودورته.

مشروع القرار الثاني الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥^(١) وللدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة" التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠^(٢)، والوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"^(٣)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٤)، وإذ يعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة للألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٥) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٦)، وإذ يشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية^(٧) وإلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢^(٨) وقرار الجمعية العامة ٥٧/٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٩)،

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة د-٤/٢٤، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٤) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩.

(٥) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٦) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٧) قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(٨) قرار الجمعية العامة ٢/٥٧.

(٩) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ ينوه بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا التي أعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وأعيد تأكيدها في الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(١٠)، وإذ يلاحظ النتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا الذي عقد في واغادوغو يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بما في ذلك قرارات مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ يشير إلى الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التنمية الاجتماعية المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤ في موضوع "توطيد الأسرة الأفريقية لتحقيق التنمية الشاملة في أفريقيا"، والدورة الأولى للجنة التقنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ في موضوع "الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة للجميع"، وإذ يشير في هذا الصدد إلى الموقف الأفريقي الموحد بشأن التكامل الاجتماعي وإطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا اللذين أقرهما رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ والموقف الأفريقي الموحد بشأن الممارسات الجيدة في مجال إعداد سياسات الأسرة وتنفيذها، الذي أعلن بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة (٢٠١٤) وخطة العمل القارية المتجددة للعقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٠-٢٠١٩)، وهي وثائق أقرها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وإذ يحيط علما بالموقف الأفريقي الموحد بشأن حقوق الإنسان لكبار السن في أفريقيا،

وإذ يشير أيضا إلى مؤتمر قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا ووثيقتي المنتدى الختاميتين، إعلان جوهانسبرغ وخطة عمل جوهانسبرغ (٢٠١٦-٢٠١٨)، وإذ يؤكد من جديد أهمية دعم برنامج عمل الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣ وخطته التنفيذية العشرية، كإطار استراتيجي لضمان إحداث تحول اجتماعي اقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامج القاري الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومبادراته الإقليمية، من قبيل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

(١٠) قرار الجمعية العامة ١/٦٣.

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وأعربت فيه عن التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالإستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ يؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي، وإذ يلاحظ مع التقدير برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي والذي يدعو إلى إيجاد بيئة تمكينية لتشجيع الاستثمارات الكافية واعتماد الإصلاحات القطاعية اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر في القارة عن طريق تنفيذ شبكات هياكل أساسية إقليمية متكاملة،

وإذ يرحب بالبيانات الوزارية الصادرة في موضوع "تنفيذ برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية" عن الاجتماع المشترك الثامن للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقود في أديس أبابا في ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥،

وإذ لا يزال يساوره القلق لأنه رغم التقدم المطرد الذي أحرزته أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا التقدم لا يكفي لأن تحقق جميع البلدان جميع الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، وإذ يشدد في هذا الصدد على ضرورة بذل جهود متضافرة ومواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، ومن أجل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل، بما في ذلك الأهداف البعيدة عن مسارها

الصحيح، وخصوصا من خلال تزويد أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة بمزيد من المساعدات التي تركز على أمور محددة، بما يتماشى مع برامج الدعم ذات الصلة،

وإذ يلاحظ بقلق الانتشار المستمر لزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، وإذ يرحب في هذا الصدد بالحملة على نطاق أفريقيا لوضع حد لزواج الأطفال في أفريقيا التي انطلقت إبان مؤتمر وزراء التنمية الاجتماعية المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤،

وإذ يعرب عن القلق إزاء التأثيرات والتبعات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بما في ذلك على التنمية، وإزاء وجود أدلة على حصول انتعاش متفاوت وهش وبطيء، وإذ يدرك أن الاقتصاد العالمي، على الرغم مما يبذل من جهود كبيرة ساعدت على احتواء المخاطر القصوى وتحسين ظروف السوق المالية واستقرارها وإدامة الانتعاش، لا يزال يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر الهبوط، بما في ذلك التقلبات الشديدة في الأسواق العالمية، والتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية، ومعدلات البطالة المرتفعة ولا سيما في صفوف الشباب، والديون التي لا يمكن تحملها في بعض البلدان، واتساع نطاق الضائقة المالية، الأمر الذي يطرح تحديات أمام الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي ويعكس الحاجة إلى إحراز تقدم إضافي نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة التوازن إليه، وإذ يؤكد الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل التصدي لأوجه الضعف والاحتلال في المنظومة، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ يقر أنه بالرغم من عودة النمو العالمي فإن هناك حاجة لمواصلة تعزيز الانتعاش الذي لا يزال متفاوتا، وإذ يؤكد الحاجة الملحة لتحقيق انتعاش كامل ونمو مستدام شامل للجميع ومتواصل ومعتدل يتجسد في إتاحة فرص جديدة لتوفير العمالة المنتجة ومداخليل مؤمنة وتحسن في سبل المعيشة، وإذ يعيد تأكيد الحاجة إلى مواصلة توفير الدعم لتلبية احتياجات أفريقيا الخاصة واتخاذ خطوات للتخفيف من الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة على القارة الأفريقية،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء ظهور فيروس إيبولا مجددا في الآونة الأخيرة في بعض مناطق غرب أفريقيا، وإزاء طبيعته ونطاقه غير المسبوقين، وإزاء النكوص المحتمل في المكاسب التي حققتها البلدان الثلاثة الأكثر تضررا بتفشي فيروس إيبولا خلال السنوات الأخيرة في مجالات بناء السلام وتحقيق الاستقرار السياسي وإعادة بناء البنى التحتية الاجتماعية الاقتصادية،

وإذ يلاحظ أن أفريقيا غنية بوفرة الموارد الطبيعية بما في ذلك العديد من المعادن الصناعية والموارد الزراعية التي تصدر أساسا كمواد خام، وأن استغلال قطاع الموارد الطبيعية في أفريقيا لم يزل منذ سنوات يجلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية في القطاعات المغلقة التي تتطلب رؤوس أموال مكثفة والتي بإمكانها أن تكون حافزا للتحويل الهيكلي وتسهم في إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر والحد من مظاهر التفاوت، شريطة أن تقترن بالسياسات المناسبة، بما في ذلك السياسات المتسمة بكثافة العمالة،

وإذ يشدد على أن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دورا حاسما في تنفيذ الشراكة الجديدة، وإذ يشجع البلدان الأفريقية، في هذا الصدد، على أن تزيد الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرات هذه المؤسسات وأن تنسقه على نحو فعال، بمساعدة من شركائها الإنمائيين، وعلى أن تعزز التعاون الإقليمي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا،

وإذ ينوه بألية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج عمله المتصل بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، بوصفها هيئة تقنية تابعة للاتحاد الأفريقي تهدف إلى كفاءة تنسيق الدعم المقدم واتساقه من أجل زيادة فعاليته وتأثيره عن طريق زيادة البرمجة المشتركة وتنفيذ الأنشطة على نحو مشترك،

وإذ يسلم بأنه لا بد من بناء القدرات وتبادل المعارف والاستفادة من أفضل الممارسات لنجاح تنفيذ الشراكة الجديدة، وإذ يسلم أيضا بضرورة أن يواصل المجتمع الدولي وشركاء مبادرة الشراكة الجديدة ووكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم لمواصلة العمل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في القارة الأفريقية بصورة مطردة وشاملة ومنصفة، وتحقيق تآزر أكبر وتنسيق فعال بين الشراكة الجديدة والمبادرات الدولية الأخرى المتصلة بأفريقيا، وإذ يشدد على أهمية التعاون الوثيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بوصفهما الجهتين المنظمتين لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية،

وإذ يسلم أيضا بأن الاستثمار في الإنسان، ولا سيما من أجل تزويده بالحماية الاجتماعية والصحة وتوفير تعليم جيد شامل ومنصف له، شرط لا مناص منه لتحسين الإنتاجية والأداء في الميدان الزراعي، ومن ثم فهو السبيل إلى تحقيق النمو وخفض حدة الفقر عن طريق زيادة فرص العمل اللائق المتاحة للأشخاص وتعزيز مهاراتهم لنيل تلك الفرص، ولا سيما النساء والشباب، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية وبناء القدرة على التكيف،

وإذ يسلم كذلك بأن العمل في سبيل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة سيسهم على نحو حاسم في إحراز التقدم في تحقيق جميع الأهداف والغايات، وبأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو منهجي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ أمر حاسم الأهمية،

وإذ يسلم بأن تعذر الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الملائمة يساهم في إبطاء التقدم المحرز صوب التخفيف من عبء المرض على أفريقيا، لا سيما في صفوف شرائح السكان الأكثر فقرا في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وإذ يدرك ما للافتقار إلى الصرف الصحي من أثر على صحة الناس، وعلى الجهود المبذولة للحد من الفقر، وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة، ولا سيما الموارد المائية،

وإذ يلاحظ مع التقدير أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والجهات المانحة الثنائية ساهمت مساهمة جليدة في تخفيف عبء الديون عن كاهل ٣٦ من البلدان، منها ٣٠ بلدا في أفريقيا، بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما حد كثيرا من خطر عجزها عن تسديد ديونها ومكنها من زيادة استثماراتها في الخدمات الاجتماعية،

وإذ يضع في اعتباره أن البلدان الأفريقية تقع على عاتقها في المقام الأول مسؤولية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا غلو في مواصلة الإلحاح على أهمية السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية، وأن الجهود الإنمائية لتلك البلدان تحتاج إلى بيئة اقتصادية دولية تدعمها، وإذ يشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة^(١)،

وإذ يلاحظ المنتديات الأخرى ذات الصلة، مثل الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال واجتماعها الرفيع المستوى الأول المعقود في موضوع "البناء من أجل خطة شاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥" في مكسيكو يومي ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وإذ يتطلع إلى اجتماعها المقبل المقرر عقده في نيروبي في أواخر عام ٢٠١٦،

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام^(٢)؛

٢ - يرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومات الأفريقية في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بترسيخ الديمقراطية وحقوق

(١١) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونترالي، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٢) E/CN.5/2016/2.

الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، ويشجعها على أن تكثف جهودها في هذا الصدد، بمشاركة الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، عن طريق إرساء مؤسسات الحكم وتعزيزها وهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

٣ - يرحب أيضا بالتقدم الجيد الذي أحرز في أعمال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كما يتجلى على وجه الخصوص في عدد البلدان التي التحقت بركب المشاركين في الآلية وإنجاز عملية استعراض الأقران في بعض البلدان والتقدم الذي أحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة من تلك الاستعراضات في تلك البلدان وإنجاز التقارير المرحلية السنوية وعمليات التقييم الذاتي واستضافة بعثات الدعم القطرية وبدء العمليات التحضيرية الوطنية لاستعراض الأقران في بلدان أخرى، ويحث الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى الآلية على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية وأن تعزز عملية استعراض الأقران بما يكفل كفاءة أدائها؛

٤ - يرحب كذلك باعتماد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي برنامج العمل حتى عام ٢٠٦٣ في دورته العادية الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ باعتباره استراتيجية الاتحاد الأفريقي الطويلة الأجل التي تؤكد على التصنيع وعمالة الشباب وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والحد من أوجه عدم المساواة؛

٥ - ينوه بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، ولا سيما من خلال آلية المبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع البنية التحتية، التي أحرز في إطارها تقدم باهر في تصميم العديد من مشاريع البنية التحتية الحيوية في القارة؛

٦ - يشدد على أن التصنيع محرك حاسم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد الحاجة إلى التعجيل بوتيرة التصنيع في أفريقيا باعتماد تدابير وإجراءات محددة وتنفيذها على الصعد الوطني والإقليمي والقاري، وبدعم من الشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي وبالتعاون معهم؛

٧ - يشدد أيضا على أهمية اتخاذ تدابير تشجع على تنويع الاقتصادات الأفريقية بطريقة دينامية من خلال إحداث التحول في الاقتصادات الأفريقية المعتمدة على الموارد، بما يزيد من أنشطة تصنيع الموارد الطبيعية وزيادة قيمتها على الصعيد المحلي بهدف توسيع نطاق الاقتصاد المحلي وزيادة الإيرادات واستحداث صناعات جديدة من أجل إحداث تحول في حياة الناس وهيئة الظروف لتوفير فرص عمل أوفر وأفضل؛

٨ - يرحب بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين النساء والفتيات في سياق تنفيذ الشراكة الجديدة، بما في ذلك تنفيذ بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛

٩ - يرحب أيضا بالقرار الذي اتخذته مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والعشرين المعقودة في مالابو يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ القاضي بإعلان عام ٢٠١٦ السنة الأفريقية لحقوق الإنسان، مع التركيز خصوصا على حقوق المرأة؛

١٠ - يلاحظ أن الصحة تعد شرطا مسبقا ومؤشرا ونتيجة في آن واحد لتحقيق التنمية المستدامة، وأنه اعتبارا لأن الصحة جزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتعين بذل جهود حثيثة من أجل إدامة المكاسب التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وإدراج مسائل صحية إضافية في خطة واسعة النطاق تتعلق بالصحة والتنمية، ولا سيما توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة؛

١١ - يؤكد أهمية تحسين صحة الأم والطفل، ويرحب في هذا الصدد بإعلان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بصحة الأمهات والرضع والأطفال والتنمية الذي عقد في كمبالا في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، وينوه بالأنشطة الجارية في إطار حملة التعجيل بخفض الوفيات النفاسية في أفريقيا؛

١٢ - يشجع البلدان الأفريقية على الاستثمار على سبيل الأولوية في بناء القدرة المؤسسية للنظم الصحية، والحد من أوجه عدم المساواة في مجال الصحة داخل البلدان وفيما بينها، وتوفير التغطية الصحية الشاملة على نحو تدريجي، وتعزيز الأمن الصحي العالمي، والحد من تفشي الأمراض الرئيسية؛

١٣ - يدعو الشركاء الإنمائيين إلى الاستمرار في مساعدة البلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود لتعزيز النظم الصحية الوطنية بوسائل شتى، منها توفير العاملين المهرة في مجال الصحة، والمعلومات والبيانات الصحية الموثوقة، والبنى التحتية اللازمة للبحث والقدرات المختبرية، وتوسيع نطاق نظم المراقبة في قطاع الصحة، بما في ذلك دعم الجهود الرامية إلى الحيلولة دون تفشي الأمراض، بما في ذلك الأمراض المدارية المهملة، والحماية منها ومكافحتها، ويكرر، في هذا السياق، تأييده لإعلان كمبالا وبرنامج العمل العالمي ومؤتمرات المتابعة للتصدي للأزمة الخطيرة المتمثلة في إيجاد قوة عاملة كافية في مجال الصحة في أفريقيا؛

١٤ - يلاحظ مع التقدير إجراءات تخفيف عبء الدين التي توفرها المؤسسات المالية الدولية للبلدان الأكثر تضررا بأزمة فيروس إيبولا، ويدعو البلدان الشريكة إلى النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات لتيسير القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل بوسائل شتى منها تعزيز قدرات إدارة الدين في سيراليون وغينيا وليبيريا، والنظر في اتخاذ إجراءات إضافية لتخفيف عبء الدين وفقا لكل حالة على حدة، بغرض التخفيف من أثر الأزمة على اقتصادات هذه البلدان ومساعدتها في تحقيق الانتعاش والتنمية الاقتصاديين؛

١٥ - يشجع الدول الأعضاء على توسيع نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات المتاحة للبلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، فيما يتعلق بالبرامج والأنشطة ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي، ومن ذلك تكنولوجيات جمع المياه وتخليتها وتوخي الكفاءة في استخدامها، ومعالجة المياه المستعملة، وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال؛

١٦ - يشدد على أن إحراز التقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة يتوقف أيضا على تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية لنمو أفريقيا وتنميتها، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل تهيئة بيئة سياساتية مواتية لتنمية القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

١٧ - يشدد أيضا على أن إرساء الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، وكفالة الشفافية والمساءلة في إدارة جميع قطاعات المجتمع وتدير شؤونها، والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص، من الركائز التي لا غنى عنها لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة محورها الإنسان؛

١٨ - يشدد كذلك على أن ما يواجه معظم البلدان الأفريقية من ارتفاع غير مقبول في نسب الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي إنما يستلزم اتباع نهج شامل لوضع وتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف، في جملة أمور، إلى الحد من الفقر وتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو والتنمية المستدامة. بما يكفل توفير العمالة المنتجة وتهيئة فرص العمل اللائق للجميع وتعزيز جودة التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتعزيز المساواة والإدماج الاجتماعي والاستقرار السياسي والديمقراطية والحكم الرشيد على جميع المستويات وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها؛

١٩ - يشدد على أن تحديد العوائق التي تحول دون إتاحة الفرص وإزالة تلك العوائق وضمان الحصول على الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية أمور ضرورية لكسر حلقة الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي؛

٢٠ - يشجع البلدان الأفريقية على مواصلة إيلاء الأولوية للتحويل الهيكلي وتحديث زراعة الحيازات الصغيرة وزيادة قيمة السلع الأساسية والنهوض بالمؤسسات العامة والخاصة المعنية بالحوكمة الاقتصادية والسياسية والاستثمار في المشاريع العامة الكبرى للبنية التحتية وفي مجالي التعليم والصحة تحقيقاً لمبدأ الشمول والإنصاف والجودة، بهدف تعزيز النمو الشامل وتوفير العمالة الكاملة المنتجة وتهيئة فرص العمل اللائق للجميع والحد من الفقر؛

٢١ - يشدد على أن التنمية الاقتصادية، بما فيها التنمية الصناعية التي تتطلب عمالة مكثفة وتعتمد على الموارد، وتطوير البنية التحتية، والتحول الهيكلي، لا سيما في الاقتصاد الريفي، استناداً إلى سياسات عملية ومحددة الأهداف لتعزيز القدرات الإنتاجية في أفريقيا، تكون متسقة مع أولويات التنمية الوطنية والالتزامات الدولية، عوامل يمكن أن توفر فرص العمل وتدر الدخل على جميع الأفارقة رجالاً ونساءً، ومنهم الفقراء، وأن تكون بالتالي حافزاً للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة؛

٢٢ - يشجع البلدان الأفريقية على مواصلة تعزيز الاستقرار السياسي وتوطيد السلام والأمن والنهوض ببيئة الحوكمة والبيئة السياساتية والمؤسسية من أجل تعزيز إمكانات التنمية الشاملة والمستدامة، وتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص حتى يساهم في التحويل الاقتصادي المستدام، وتوفير العمالة المنتجة وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع؛

٢٣ - يؤكد الأهمية البالغة للوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بموجبها بلدان كثيرة من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، ويحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على أن تقوم بذلك؛

٢٤ - يؤكد الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل الجهود المبذولة لتمويل التنمية في البلدان الأفريقية وتعزيزها واستمرارها وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، ويرحب بالإجراءات المتخذة من أجل النهوض بفعالية المعونة ونوعيتها، استناداً إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في تولى زمام الأمور وطنياً والمواءمة والتنسيق والإدارة المتوخية للنتائج والشراكات الإنمائية الشاملة والشفافية والمساءلة المتبادلة؛

٢٥ - يسلم بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أساسيان في تحقيق هذا الهدف بتمامه، وبهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم في التصدي للتحديات الماثلة أمام البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما فيها البلدان الأفريقية، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على قدراتها فقط؛

٢٦ - يسلم أيضاً بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بوسائل منها التعاون الثلاثي؛

٢٧ - يرحب بمختلف المبادرات الهامة التي اضطلع بها شركاء أفريقيا الإنمائيون في السنوات الأخيرة، ويشدد في هذا الصدد على أهمية تنسيق هذه المبادرات المتعلقة بأفريقيا عن طريق ضمان الوفاء فعلياً بالالتزامات القائمة، بوسائل منها خطة العمل الأفريقية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥: النهوض بالتكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا، التي لا تزال تشكل محور العمل الذي تضطلع به القارة مع الشركاء؛

٢٨ - يشجع البلدان الأفريقية على أن تضاعف جهودها لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية من أجل إنتاج إحصاءات ومؤشرات يعول عليها في الوقت المناسب لرصد السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذ الالتزامات وإنجاز جميع الأهداف الإنمائية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، ويحث، في هذا الصدد، البلدان والمنظمات المانحة والمجتمع الدولي والأوساط الإحصائية الدولية والإقليمية على دعم البلدان الأفريقية في تعزيز القدرة الإحصائية دعماً للتنمية؛

٢٩ - يحث على مواصلة دعم التدابير المتخذة لمواجهة تحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، مع التشديد بوجه خاص على أهداف التنمية المستدامة

المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والتعليم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، وتخفيض تكاليف إرسال التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية، وتمكين المرأة في جميع المجالات، بما يشمل المجالين الاقتصادي والسياسي، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية واختتام جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة؛

٣٠ - يؤكد أهمية قيام الحكومات الأفريقية، على سبيل الأولوية العليا، ببناء القدرة الإنتاجية الزراعية من أجل زيادة إيرادات المناطق الريفية وكفالة توافر الأغذية للمشتريين الصافين، ويؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل الترويج للزراعة المستدامة والأخذ بها وزيادة فرص حصول المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء، على الموارد الزراعية اللازمة، بما في ذلك وسائل الإنتاج، وتحسين إمكانية الاستفادة من الهياكل الأساسية والحصول على المعلومات والنفاذ إلى الأسواق، وكذلك ضرورة بذل جهود من أجل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تساهم في نمو فرص العمل وزيادة الدخل في جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية؛

٣١ - يبحث الحكومات الأفريقية في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا على توسيع نطاق التمويل الاستثماري المقدم للزراعة بحيث يصل إلى نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من الميزانية السنوية للقطاع العام الوطني والعمل في الوقت ذاته على كفالة اتخاذ الإجراءات الضرورية في مجال السياسات والإصلاح المؤسسي من أجل تحسين الأداء في مجال الصناعات والنظم الزراعية؛

٣٢ - يقر بضرورة قيام شركاء أفريقيا في التنمية الداعمين للزراعة والأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا بمواءمة جهودهم لتنصبّ تحديداً على دعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وذلك باستخدام الخطط الاستثمارية للبرنامج لمواءمة التمويل الخارجي، ويحيط علماً في هذا الصدد بإعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي^(١٣)؛

٣٣ - يسلم بأن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) لم يرق إلى مستوى التوقعات، ويرحب بإعلان الجمعية العامة، في قرارها ٦٢/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/

(١٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة 2/2009/WSFS.

ديسمبر ٢٠٠٧، العقد الثاني (٢٠٠٨-٢٠١٧)، من أجل دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بطريقة فعالة ومنسقة؛

٣٤ - يحث البلدان الأفريقية على إيلاء اهتمام كبير لتحقيق نمو شامل يكون منصفا ومستداما وقادرا على توفير عمالة كثيفة، بوسائل من بينها وضع برامج استثمار في القطاعات الكثيفة العمالة بهدف الحد من أوجه عدم المساواة وزيادة العمالة المنتجة وتحسين الدخل الفعلي للفرد في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛

٣٥ - يشدد على ضرورة تعزيز بناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان الأفريقية، ويدعو، في هذا الصدد، إلى تعزيز التعاون التقني والعلمي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويكرر تأكيد أهمية تنمية الموارد البشرية، بوسائل من بينها التدريب وتبادل الخبرات والدراية الفنية ونقل المعارف وتقديم المساعدة التقنية لأغراض بناء القدرات، الأمر الذي يستلزم تعزيز القدرات المؤسسية، بما فيها قدرات التخطيط والإدارة والمراقبة؛

٣٦ - يشدد أيضا على أهمية زيادة التعاون الدولي من أجل تحسين نوعية التعليم وتوافره، ولا سيما في البلدان الأفريقية، بطرق منها بناء هياكل التعليم الأساسية وتعزيزها وزيادة الاستثمار في التعليم، ويلاحظ، في هذا الصدد، مبادرة التعليم أولا العالمية التي أطلقها الأمين العام والأهداف المتوخاة منها ويدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في المبادرة، حسب الاقتضاء، بطرق منها تخصيص الموارد الكافية؛

٣٧ - يحث البلدان الأفريقية والشركاء الإنمائيين على تلبية احتياجات الشباب وتمكينهم، ولا سيما بالتصدي لارتفاع مستويات البطالة في أوساطهم بوضع برامج التعليم والتدريب الجيدة التي تكافح الأمية وتعزز قدرات الشباب والمهارات اللازمة لهم لنيل الوظائف وتيسر الانتقال من طور الدراسة إلى طور العمل، وتوسع خطط العمالة المضمونة، حسب الاقتضاء، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب المحرومين في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛

٣٨ - يسلم بأن تحسين سبل التحاق جميع البنات والأولاد بالمدارس، ولا سيما أشدهم فقرا وأكثرهم ضعفا وهميشا، وتمكينهم من الحصول على تعليم جيد والنهوض بنوعية التعليم في المراحل فوق الابتدائية، هي خطوات يمكن أن تحدث تأثيرا إيجابيا من حيث تمكينهم ومشاركتهم في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما يفضي بالتالي إلى

مكافحة الفقر والجوع ويمكن أن يسهم إسهاما مباشرا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛

٣٩ - يسلم أيضا بأن سكان أفريقيا، الذين يمثلون مجتمعا شابا، يهيئون فرصا كبيرة لتنمية القارة، ويؤكد، في هذا الصدد، أهمية أن تهيب البلدان الأفريقية البيئة المناسبة في مجال السياسة العامة للاستفادة من التحول الديمغرافي للقارة، مع الأخذ بنهج شامل يقوم على تحقيق النتائج في التخطيط للتنمية وتنفيذ برامجها وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية؛

٤٠ - يشجع الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات المعنية والجهات الأخرى، حسب الاقتضاء، على تزويد الشباب بالتدريب المناسب على المهارات وتوفير خدمات ذات جودة عالية في مجال الرعاية الصحية وإيجاد أسواق عمل دينامية قادرة على توفير فرص العمل للعدد المتزايد من السكان؛

٤١ - يهيب بالمجتمع الدولي أن يعزز الدعم المقدم لمواصلة الإجراءات المتخذة في المجالات ذات الأهمية البالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وأن يفي بالتزاماته في هذا الشأن، ويرحب بالجهود التي يبذلها الشركاء الإنمائيون لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

٤٢ - يرحب بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وينوه بامتدى التعاون الإنمائي التابع له، ويلاحظ المبادرات الأخرى، من قبيل المتدييات الرفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة التي أصدرت، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكر^(٤) وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال، التي تسهم على نحو هام في جهود البلدان التي التزمت بما جاء فيها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على النتائج ومواءمتها وتنسيقها وإدارتها، وخطّة عمل أديس أبابا الصادرة باعتبارها الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، ويضع في اعتباره أنه لا توجد صيغة ملائمة وحيدة تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد من النظر في الوضع الخاص لكل بلد من جميع جوانبه؛

٤٣ - يقر بضرورة أن تواصل الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل الجهود لزيادة تدفق الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية المستدامة من جميع المصادر، العامة منها

(٤) A/63/539، المرفق.

والخاصة، المحلية منها والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية، ويرحب بمختلف المبادرات الهامة التي تم إرساؤها في هذا الصدد بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية؛

٤٤ - ينوه بالأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، ويدعو تلك المؤسسات إلى مواصلة دعم تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة وأهدافها؛

٤٥ - يعرب عن قلقه العميق من أن التدفقات المالية غير المشروعة وضعف الأطر القانونية والمالية والتنظيمية الخاصة بالموارد المعدنية تقوض جهود التنمية الوطنية، ويشجع البلدان الأفريقية على اتخاذ تدابير للتصدي لهذه التحديات، ويدعو الشركاء الإنمائيين إلى مواصلة مساعدة البلدان الأفريقية في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة؛

٤٦ - يشجع شركاء أفريقيا في التنمية على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة وقيمها ومبادئها في برامجهم للمساعدة الإنمائية؛

٤٧ - يشجع البلدان الأفريقية والجهات الشريكة لها في التنمية على أن تجعل الإنسان محور العمل الذي تضطلع به الحكومات من أجل التنمية وأن تضمن توافر استثمارات أساسية للإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وأن تولي اعتبارا خاصا لكفالة استفادة الجميع من نظم الضمان الاجتماعي الأساسي، ويقر في الوقت ذاته بأن توفير حدود دنيا للحماية الاجتماعية يمكن أن يتيح أساسا يعتمد عليه في التصدي للفقر والضعف، ويحيط علما في هذا الصدد بالتوصية رقم ٢٠٢ بشأن الحدود الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته ١٠١ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

٤٨ - يلاحظ التعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي المعنية بأفريقيا^(١٥)؛

٤٩ - يشدد على أهمية أن تواصل المجموعة المعنية بالاتصال والدعوة والتوعية حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة وحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم مزيد من

(١٥) تشمل المجموعات التسع تطوير الهياكل الأساسية؛ والبيئة والسكان والتوسع الحضري؛ والتنمية الاجتماعية البشرية؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ وأنشطة التوعية والاتصال؛ والحوكمة؛ والسلام والأمن؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والصناعة والتجارة والنفاذ إلى الأسواق.

الأدلة على أوجه التآزر بين القطاعات للتشجيع على اتباع نهج شامل بشأن المراحل المتعاقبة لتخطيط برامج التنمية الاجتماعية في أفريقيا وتنفيذها؛

٥٠ - يشجع المجتمع الدولي على دعم البلدان الأفريقية في التصدي لتحديات تغير المناخ، عن طريق حشد وتوفير ما يلزم من موارد مالية وتكنولوجية وما يلزم من تدريب في مجال بناء القدرات من أجل دعم إجراءات التكيف والتخفيف؛

٥١ - يطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل مناقشة البرامج الإقليمية التي تعزز التنمية الاجتماعية في إطار برنامج عملها السنوي من أجل تمكين جميع المناطق من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بموافقة البلدان المعنية، ويطلب في هذا الصدد أن تتضمن برامج عمل اللجنة المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة، حسب الاقتضاء؛

٥٢ - يدعو إلى المشاركة في الجهود الحكومية الدولية الرامية إلى مواصلة تحسين الاتساق والفعالية فيما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم لأفريقيا، ومواصلة دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ ولايتها، ولا سيما عن طريق العمل مع أعضائها من أجل كفالة إيلاء الاعتبار الواجب لأولويات التنمية الاجتماعية لأفريقيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٥٣ - يقرر أن تواصل لجنة التنمية الاجتماعية إبراز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة والتوعية بها وإيلاء الاعتبار الواجب لبرنامج عمل الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٦٣ في دورتها الخامسة والخمسين؛

٥٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفي ظل مراعاة قرارات الجمعية العامة ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٨٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٨٦/٦٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٩٤/٦٧ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣ و ٣٠١/٦٨ المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ و ٢٩٠/٦٩ المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥ المعنونة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، تقريراً عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين، وأن يضمه، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، لحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها حالياً فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية في أفريقيا، تشمل توصيات بشأن سبل تحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة، مع المحافظة على الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة.

مشروع القرار الثالث

إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٣/٢٠١٤ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الذي قرر فيه أن يكون الموضوع ذو الأولوية لدورة لجنة التنمية الاجتماعية للاستعراض وإقرار السياسات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ هو "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر"،
وإذ يشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة،

وإذ يعيد تأكيد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(١) والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٢) تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي، ويشجع على مواصلة الحوار العالمي بشأن قضايا التنمية الاجتماعية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وأعدت تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة د-٢٤/٢، المرفق.

الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ يؤكد من جديد أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، توفر أساسا شاملا للعمل على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي لتحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة، وإذ يسلم بالحاجة إلى تعزيز الحافز السياسي في تنفيذ ومتابعة نتائجها،

وإذ يلاحظ مع القلق أن التقدم المحرز كان متفاوتا وأن هناك ثغرات رئيسية لا تزال قائمة، وأنه لا تزال هناك عقبات تعرقل الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وأنه لا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين البلدان ودخلها،

وإذ يعيد تأكيد أن تمكين الناس ومشاركتهم أمران هامان للتنمية الاجتماعية وأن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة هادفة ونشطة من الجميع، ولا سيما المحرومون أو المهمشون، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة مشاركة المرأة والفتاة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة،

وإذ يسلم بأن لنظم الحماية الاجتماعية مساهمة بالغة الأهمية في إعمال حقوق الإنسان للجميع، وبخاصة المحرومون أو المهمشون والواقعون في براثن الفقر والمعرضون للتمييز، وأن تعزيز وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية وتوفير حدود دنيا من الحماية الاجتماعية ملائمة للظروف الوطنية يمكن أن يسهم في التصدي للفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والحد منهم وفي تعزيز النمو الاقتصادي الشامل،

وإذ يسلم بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر ويعزز كل منهما الآخر،

وإذ يشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ اعترفت بأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وحفظ كوكب الأرض، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، أمور متصل بعضها ببعض ومتراصة،

وإذ يشير أيضا إلى الحاجة لبيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب لتساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد،

وإذ يدرك أن تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية الاجتماعية واستخدامها بفعالية أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٣)؛

٢ - يسلم بأن تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في كوبنهاغن وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، أمران يعزز كل منهما الآخر، وأن للالتزامات التي جرى التعهد بها في كوبنهاغن أهمية حاسمة في التوصل إلى نهج إنمائي متماسك محوره الناس؛

٣ - يسلم أيضاً بأن القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة وإتاحة فرص العمل الكريم للجميع، بما في ذلك تعزيز التنمية الاجتماعية وتحقيق الإدماج الاجتماعي، أمور مترابطة يعزز بعضها بعضاً، وأنه يتعين لذلك تهيئة بيئة داخلية وخارجية مواتية تتيح العمل على تحقيق جميع الأهداف الثلاثة في وقت واحد، وبأن السياسات المتبعة لتحقيق هذه الأهداف يجب أن تعزز العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والتضامن بين الأجيال والإنعاش والنمو الاقتصادي وأن تكون قابلة للاستمرار اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً؛

٤ - يشدد على أن المجتمع الدولي، من خلال الوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة^(٤)، وبرنامج التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠^(٥)، وخطة عمل أديس أبابا^(٦)، قد عزز الأهمية الملحة للقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، ومكافحة انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وحفظ كوكب الأرض، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتعزيز الإدماج الاجتماعي في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية؛

٥ - يؤكد ضرورة أن تتخذ الدول الأعضاء جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، وأن تحترم في الوقت نفسه حقوق الإنسان لجميع الأفراد، وأن تعزز الحماية الاجتماعية وتوفر فرص الحصول على الخدمات العامة الأساسية الجيدة للجميع على قدم المساواة، كالتعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة، وبما يشمل خدمات رعاية

(٣) E/CN.5/2016/3.

(٤) قرار الجمعية العامة د-٢٤/٢، المرفق.

(٥) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٦) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

الأمومة والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، ويقر بأن هذا الأمر يتطلب المشاركة النشطة لكل فرد من أفراد المجتمع، دون تمييز، في الأنشطة المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وفي عمليات صنع القرار؛

٦ - يؤكد من جديد الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بسبل منها تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الجهود الإنمائية، ويسلم بأن هذه المسائل ستساهم بصورة حاسمة في إحراز التقدم على صعيد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها كافة، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة الجوع والفقر والمرض، وتعزيز السياسات والبرامج التي تعمل على زيادة وضمان وتوسيع نطاق مشاركة النساء بالكامل وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحسين فرص حصولهن على جميع الموارد اللازمة لممارسة جميع ما لهن من حقوق الإنسان والحريات الأساسية ممارسة كاملة وإزالة الحواجز التي ما زالت تعترض طريقهن، بما في ذلك كفالة توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم لهن، على قدم المساواة مع الرجل، وضمان حصول النساء والفتيات على التعليم الجيد من أجل تعزيز استقلالهن الاقتصادي، وتحسين حصولهن، بالتساوي مع الرجال والفتيان، على فرص العمالة والقيادة وصنع القرار على جميع المستويات، وهو أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر وتمكين النساء والفتيات؛

٧ - يشجع الحكومات، بالتعاون مع الكيانات ذات الصلة، بما في ذلك الشركاء الاجتماعيون والمجتمع المدني، على أن تواصل تطوير وتحسين وتوسيع وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية وتدابيرها الشاملة والفعالة والمستدامة ماليا والملائمة للظروف الوطنية، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، لما فيه فائدة الجميع وبالاستناد إلى الأولويات الوطنية، ولخدمة جميع أفراد المجتمع. من فيهم الفئات المهمشة أو الضعيفة، ويحيط علما في هذا الصدد بتوصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية؛

٨ - يؤكد ضرورة بذل جهود خاصة لتشجيع مشاركة جميع أفراد المجتمع، من فيهم الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر والفئات الضعيفة أو المهمشة، في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية، وبخاصة في تخطيط السياسات التي تؤثر فيهم وتنفيذها ورصدها وتقييمها، حسب الاقتضاء؛

٩ - يدعو الحكومات إلى تعزيز قدرات الإدارة العامة والخدمات العامة على توشي الشفافية والخضوع للمساءلة وعلى أن تكون استباقية وسريعة التجاوب مع احتياجات وتطلعات جميع الناس، دون أي تمييز، وإلى تعزيز المشاركة على نطاق واسع في الحوكمة وعمليات التنمية؛

١٠ - يؤكّد أهمية اعتماد نهج متسق بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل ضمان تأثيرها وكفالة المساءلة والشفافية، وأهمية تعزيز التنسيق من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع؛

١١ - يدرك أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تنص على نهج شامل لعدة قطاعات وأكثر تكاملاً لتحقيق التنمية المستدامة، ويدرك أيضاً أن التنمية الاجتماعية تشمل مجموعة متسقة من السياسات والخدمات القائمة على الاستدامة والتكافؤ والشمول، لا سلسلة من المبادرات المنعزلة أو المنفصلة أو الخاصة بمواضيع محددة؛

١٢ - يهيب بالدول أن تعزز المشاركة في مكاسب النمو الاقتصادي والاستفادة منها على نحو أكثر إنصافاً، بطرق عدة منها وضع سياسات ترمي إلى كفالة أسواق عمل شاملة للجميع، ووضع سياسات للاقتصاد الكلي تلبّي الاحتياجات الاجتماعية ويكون لخلق فرص عمل أكثر وأفضل دور رئيسي فيها، ووضع استراتيجيات للإدماج الاجتماعي تعزز التكامل الاجتماعي وتوفّر نظماً للحماية الاجتماعية مستدامة مالياً وملائمة للظروف الوطنية وتنطوي على حدود دنيا، وتشمل جميع أفراد المجتمع بمن فيهم الفئات الضعيفة أو المهمشة؛

١٣ - يسلم بأن توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق ينبغي أن يكون هدفاً أساسياً للسياسات الوطنية وبأن سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي أن تسهم في توفير فرص عمل أكثر وأفضل وفي تهيئة بيئة تدعّم الاستثمار والنمو ومباشرة الأعمال الحرة، مما يمثل عاملاً أساسياً لإيجاد فرص عمل جديدة، ويدعو إلى احترام المبادئ والحقوق الأساسية في مكان العمل وتعزيزها وإعمالها، وفقاً لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛

١٤ - يؤكّد أهمية إدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة ذات الصلة،

١٥ - يقر بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن توفير قدر إضافي هام من الموارد العامة المحلية التي تكملها المساعدة الدولية، حسب الاقتضاء، يعد عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة وإنجاز أهداف التنمية المستدامة، ويقر أيضاً بالالتزام بتعزيز إدارة الإيرادات، لا سيما عن طريق تطبيق نظم ضريبية حديثة وتصاعدية، وتحسين السياسات الضريبية، والارتقاء بالكفاءة في جباية الضرائب؛

١٦ - يقر أيضاً في هذا الصدد بضرورة أن تستند الجهود الإنمائية الوطنية، بما فيها جهود التنمية الاجتماعية، إلى بيئة اقتصادية دولية مواتية تشمل قيام علاقات تجارية ونظم

نقدية ومالية عالمية متسقة وداعمة لبعضها بعضا، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية والارتقاء بمستواها؛

١٧ - يشجع البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها الرسمية المتصلة بالمساعدة الإنمائية، بما في ذلك التزام بلدان متقدمة كثيرة بإنجاز الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية ونسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛

١٨ - يرحب بزيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ويشجع البلدان النامية على القيام طوعا بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى مواصلة تحسين فعالية تنميتها وفقا للأحكام الواردة في وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويشير إلى الالتزام بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي؛

١٩ - يشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على تحسين جمع البيانات وتحليلها ورصدها بغرض قياس التقدم المحرز نحو النهوض بالمساواة والعدالة الاجتماعية والمشاركة لفائدة التخطيط للسياسات الإنمائية وتنفيذها وتقييمها، مع المراعاة التامة للسياقات الإقليمية، والقيام عند الاقتضاء بإطلاع وكالات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، بما فيها اللجنة الإحصائية، على البيانات والإحصاءات ذات الصلة عن طريق الآليات المناسبة، ويشدد على ضرورة تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة؛

٢٠ - يشجع المجتمع الدولي على تكثيف الجهود لتعزيز القدرات الإحصائية للبلدان النامية على جمع بيانات مفصلة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويعترف بالتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل؛

٢١ - يشجع الدول على المشاركة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وعلى النظر في إدراج أهداف القضاء على الفقر وتحقيق الإدماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق للجميع في

جدول الأعمال الحضري الجديد، بغية تعبئة الحكومة بجميع مستوياتها من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية؛

٢٢ - يبحث الدول الأعضاء على أن تواصل إيلاء مكانة بارزة لمسألة تعزيز التنمية الاجتماعية، ولا سيما القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، ودعم إيجاد فرص العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وتعزيز الإدماج الاجتماعي؛

٢٣ - يطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية على الصعد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، على نحو مترابط ومنسق ويستند إلى النتائج.

باء - مشروع المقرر المقدم إلى المجلس لاعتماده

٢ - توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الرابعة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الخامسة والخمسين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الرابعة والخمسين^(١)؛

(ب) يوافق على جدول الأعمال المؤقت وعلى وثائق الدورة الخامسة والخمسين للجنة على النحو المبين أدناه:

جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الخامسة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) الموضوع ذو الأولوية: استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع

(ب) استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها المتصلة بحالة الفئات الاجتماعية

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٦، الملحق رقم ٦ (E/2016/26).

- '١' برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين؛
- '٢' القواعد الموحدة المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- '٣' برنامج العمل العالمي للشباب؛
- '٤' خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢؛
- '٥' القضايا والسياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة؛

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب
- تقرير الأمين العام عن النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
- (ج) المسائل المستجدة (تحدد فيما بعد).

الوثائق

- مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل المستجدة
- ٤ - المسائل البرنامجية ومسائل أخرى:
- (أ) برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛
- (ب) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

الوثائق

- مذكرة من الأمين العام عن ترشيح أعضاء مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
- مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمانة العامة عن برنامج العمل المقترح لشعبة السياسات والتنمية في

الميدان الاجتماعي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين.

جيم - المقرر المعروض على المجلس

٣ - عُرض على المجلس المقرر التالي الذي اعتمده اللجنة:

المقرر ١٠١/٥٤

الوثائق التي نظرت فيها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة والخمسين

تخطط لجنة التنمية الاجتماعية علما بالوثائق التالية التي عرضت عليها في دورتها

الرابعة والخمسين:

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات

متابعته^(١)؛

(ب) مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل الناشئة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج من أجل تحقيق التنمية

الاجتماعية^(٢)؛

(١) A/71/61-E/2016/7.

(٢) E/CN.5/2016/4.

الفصل الثاني

مسائل تنظيمية: تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل

١ - نظرت اللجنة في استعراض أساليب عملها، في إطار البند ٢ من جدول الأعمال، في جلسيتها ٢ و ١١، المعقودتين في ٣ و ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢ - في الجلسة ١١، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير، ناقحت نائبة الرئيس، لوث أندوخار (الجمهورية الدومينيكية)، شفويًا مشروع القرار (E/CN.5/2016/L.4) المعنون "تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل" الذي قدمته النائبة بناءً على مشاورات غير رسمية.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس اللجنة يون جينغا (رومانيا) ببيان وأدخل تنقيحًا إضافيًا على مشروع القرار.

٤ - وفي الجلسة نفسها أيضًا، أدلى ببيانات ممثلو كل من نيجيريا (باسم الدول الأفريقية)، والمكسيك (أيضًا باسم الأرجنتين، وإكوادور، والبرازيل، والسلفادور، وشيلي، وكولومبيا، وكذلك المراقبين عن باراغواي، وبنما، وبيرو، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وهندوراس).

٥ - وفي الجلسة ١١، اعتمدت اللجنة مشروع القرار E/CN.5/2016/L.4، بصيغته المنقحة شفويًا، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).

٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيان كل من ممثلي الصين وشيلي.

الفصل الثالث

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول الأعمال في جلساتها ٢ إلى ١٠، المعقودة في ٣ و ٤ و ٥ و ٨ و ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/CN.5/2016/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر (E/CN.5/2016/3)؛

(ج) مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل الناشئة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية (E/CN.5/2016/4)؛

(د) تقرير الأمين العام عن تقرير الأمين العام عن تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها (A/71/61-E/2016/7)؛

(هـ) البيانات المقدمة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CN.5/2016/NGO/1-70).

٢ - وفي الجلسة ٢، المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، قامت مديرة شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بعرض الوثائق في إطار البند ٣ ككل من جدول الأعمال.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة في إطار البند ٣ ككل من جدول الأعمال

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٣ - في الجلسة ١٠، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير، قدم المراقب عن تايلند (باسم مجموعة ال ٧٧ والصين) مشروع قرار بعنوان "الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (E/CN.5/2016/L.5).

- ٤ - وفي وقت لاحق، انضمت تركيا^(١) إلى مقدمي مشروع القرار.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على مقترح الرئيس القاضي بعدم تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ٥٢ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس، وشرعت في البت في مشروع القرار.
- ٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار E/CN.5/2016/L.5 بتصويت مسجل بأغلبية ٢٩ صوتا مقابل ١٢ صوتا، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمد بشكل نهائي (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني). وكانت نتيجة التصويت كما يلي*:
- المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إكوادور، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البرازيل، بنن، بوروندي، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السلفادور، السودان، شيلي، الصين، العراق، قطر، كولومبيا، الكويت، ليبيا، مدغشقر، المكسيك، ملاوي، منغوليا، ناميبيا، نيجيريا.

المعارضون:

إسرائيل، ألمانيا، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، سويسرا، فرنسا، فنلندا، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون:

لا أحد.

- ٧ - وقبل التصويت، أدلى ببيانات ممثلو كل من نيجيريا والولايات المتحدة والنمسا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وكذلك المراقب عن جنوب أفريقيا، والمراقب عن تايلند (باسم مجموعة ال ٧٧ والصين).

(١) وفقاً للمادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

* أفاد وفد موريتانيا أنه لو كان حاضرا لَصَوَّتَ لصالح مشروع القرار.

ألف - الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

٨ - نظرت اللجنة في البند ٣ (أ) من جدول الأعمال في جلساتها ٢ و ٣ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠، المعقودة في ٣ و ٤ و ٨ و ١٢ شباط/فبراير.

٩ - وفي الجلسة ٢، المعقودة في ٣ شباط/فبراير، بدأت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (أ) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها المراقب عن تايلند (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي، وأرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجزيل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا) و بروني دار السلام (باسم رابطة أمم جنوب آسيا). واستمعت اللجنة أيضاً إلى بيانات أدلى بها ممثلو الأرجنتين وشيلي ورومانيا وتركمانستان والاتحاد الروسي والمكسيك ونيجيريا.

١٠ - وفي الجلسة ٥، المعقودة في ٤ شباط/فبراير، واصلت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (أ) من جدول الأعمال، واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من نيجيريا (باسم مجموعة أصدقاء الأسرة)، والبرازيل، وإسرائيل، والعراق، وكولومبيا، وجمهورية كوريا، والصين، وسويسرا، وفنلندا.

١١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضاً المراقبون عن كل من سوازيلند (باسم المجموعة الأفريقية)، وغيانا (باسم الجماعة الكاريبية) وغانا، والنرويج، وتركيا، وإندونيسيا، وبيرو، وباراغواي، وقبرص، وبلغاريا، والفلبين، وفييت نام، وتونس، وبنغلاديش، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

١٢ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل الطائفة البهائية الدولية وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٣ - وفي الجلسة ٨، المعقودة في ٨ شباط/فبراير، أدلى الأمين العام بكلمة أمام اللجنة.

١٤ - في الجلسة نفسها، أدلى الرئيس ببيان.

١٥ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، واصلت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (أ) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو بيلاروس، ومنغوليا، والسلفادور، وجمهورية إيران الإسلامية، والجزائر، واليابان، وألمانيا، وإكوادور، وباكستان، وقطر.

١٦ - وفي الجلسة ٨، أدلى ببيانات المراقبون عن كل من بلجيكا (باسم مجموعة أصدقاء البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والكامبيرون، وكازاخستان، والهند، وإيطاليا، والسنغال، وبوتسوانا، والسويد.

١٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى أيضا ببيان ممثل معهد العذراء مريم المباركة - Loreto Generalate، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٨ - وفي الجلسة ٩، المعقودة في ٨ شباط/فبراير، واصلت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (أ) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة وناميبيا وبنن.

١٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى أيضا ببيانات المراقبون عن كينيا، ونيبال، وكوستاريكا، وترينيداد وتوباغو، وملديف، وجمهورية مولدوفا، والمغرب، وكوبا، وليبيا، ورواندا.

٢٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى المراقب عن الكرسي الرسولي ببيان.

٢١ - وفي الجلسة ١٩، أدلى ببيانات المراقبان عن منظمة الشركاء في مجال السكان والتنمية ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من ممثل منظمة العمل الدولية وممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان ممثل المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٤ - وفي الجلسة ١٠، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير، استأنفت اللجنة مناقشتها العامة للبند ٣ (أ) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: مؤسسة إيسا فيزوا براجنانا، والمؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية، والرابطة الدولية لراهبات تقدمه العذراء مريم إلى الهيكل، ومؤسسة مارانغوبولوس لحقوق الإنسان، وجمعية أخوية نوتردام، ومنظمة شباب الولايات المتحدة في سبيل التنمية المستدامة (SustainUS)، ومؤسسة ذرية دنيس لوميلا ايفانغوا.

حلقة نقاش

٢٥ - في الجلسة ٣، المعقودة في ٣ شباط/فبراير، عقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن الموضوع ذي الأولوية "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر". وفي أعقاب

الكلمات الافتتاحية التي أدلى بها الرئيس، وميسر المناقشة، ومدير إدارة البحوث التابعة لمنظمة العمل الدولية، رايموند توريس، استعمت اللجنة إلى عروض قدمها أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: رئيس قسم التخطيط والشؤون الدولية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية في المكسيك، مارلون أغيلار جورج؛ ومستشار العلاقات الدولية بالمديرية العامة للعمل والشؤون الاجتماعية والإدماج الاجتماعي، في المفوضية الأوروبية، جان - بول تريكار؛ والأستاذ الفخري بالمعهد الدولي للدراسات الاجتماعية التابع لجامعة روتردام إيراموس، رالف فان دير هوفن؛ والعضوة المؤسسة للمنظمة غير الحكومية "نعم نستطيع" (Sure We Can)، آنا مارتينيز دي لوكو. وتلا ذلك تحاور مع أعضاء حلقة النقاش شاركت فيه ممثلتا نيجيريا والمراقبة عن بوتسوانا. وقدم المراقب عن الاتحاد الأوروبي مداخلة أيضا. ويرد موجز وقائع حلقة النقاش الذي أعده الرئيس في موقع اللجنة (<http://bit.ly/csocd54-panel>)-(discussions).

الإجراء الذي اتخذته اللجنة بشأن البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

٢٦ - في الجلسة ١٠، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير، وافقت اللجنة على مقترح الرئيس بعدم تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ٥٢ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشرعت في البت في مشروع القرار E/CN.5/2016/L.3 المعنون "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر" الذي قدمه الرئيس بناءً على مشاورات غير رسمية.

٢٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل رومانيا وميسر مشروع القرار ببيان ونقح مشروع القرار شفويًا.

٢٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار E/CN.5/2016/L.3 بصيغته المنقحة شفويًا، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده بشكل نهائي (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثالث).

باء - استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية

٢٩ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ب) من جدول الأعمال في جلساتها ٢ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٠، المعقودة في ٣ و ٥ و ٨ و ١٢ شباط/فبراير.

٣٠ - وفي الجلسة ٧، المعقودة في ٥ شباط/فبراير، بدأت اللجنة مناقشتها العامة للبيند ٣ (ب) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من الجمهورية الدومينيكية (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وشيلي، والسلفادور (باسم مجموعة أصدقاء المسنين)، والجمهورية الدومينيكية، والأرجنتين، والبرازيل، وسويسرا، والكويت، ورومانيا، واليابان، والصين، وبولندا، والسلفادور، وجمهورية كوريا.

٣١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى أيضا ببيان كل من المراقبين عن هولندا (باسم الاتحاد الأوروبي، وأرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا)، وعن زامبيا، ونيكاراغوا، وهولندا، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، وإيطاليا، والمغرب وباراغواي.

٣٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان ممثل مؤسسة المستقبل الجديد، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٣ - وفي الجلسة التاسعة، واصلت اللجنة مناقشتها العامة للبيند ٣ (ب) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانين أدلى بهما ممثل كولومبيا والمراقب عن كوبا.

٣٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا ممثلو كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (أيضا باسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٣٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلت المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ببيانات: الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، ورابطة المتقاعدين الأمريكية، ومؤسسة مركز أمريكا اللاتينية لحقوق الإنسان.

٣٦ - وفي الجلسة ١٠، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير، استأنفت اللجنة مناقشتها العامة للبيند ٣ (ب) من جدول الأعمال واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاتحاد الدولي لرابطات المسنين، ومجلس أسقفية الروم الأورثوذكس في أمريكا الشمالية والجنوبية، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين.

حلقة نقاش بشأن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٣٧ - في الجلسة ٦، المعقودة في ٥ شباط/فبراير، عقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبعد الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها الرئيس، استمع الحضور إلى كلمة رئيسية ألقاها المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كاتالينا ديفانداس - أغيلار. وأدار حلقة النقاش المدير التنفيذي للتحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، فلاديمير تشوك. واستمعت اللجنة أيضا إلى عروض قدمها أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: نائب المدير العام لإدارة الشؤون الدولية في الاتحاد الصيني للمعوقين، لي زياومي؛ والأستاذ الباحث الزائر من جامعة ريتسوميكان، أوسامو ناغاسي؛ ورئيس رابطة عموم روسيا للصم/الرابطة الحكومية لعموم روسيا للأشخاص ذوي الإعاقة، فاليري نيكيتش روكليديف؛ ومديرة شعبة الدعم الحكومي الدولي التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، كريستين بروتينغام. وتلت ذلك مناقشة تفاعلية قدم خلالها مداخلات ممثلو كل من نيجيريا، والمكسيك، والكويت، ورومانيا، وجمهورية كوريا، وألمانيا، وفنلندا. وأبدى أيضا مراقبون عن كوستاريكا، والهند، وبلغاريا، وكمبوديا، وأنتيغوا وبربودا، وأيرلندا، وإسبانيا، ونيوزيلندا تعليقات وطرحوا أسئلة على أعضاء حلقة النقاش. وشارك أيضا في المناقشة التفاعلية ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذلك ممثل الاتحاد العالمي للصحة العقلية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويرد موجز وقائع حلقة النقاش الذي أعده الرئيس في موقع اللجنة (<http://bit.ly/csocd54-panel>)-(discussions).

جيم - المسائل المستجدة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الانتقال من إعلان الالتزامات إلى إحراز النتائج بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية

حلقة نقاش

٣٨ - في الجلسة ٤، المعقودة في ٤ شباط/فبراير، عقدت اللجنة حلقة نقاش عن موضوع المسألة المستجدة المتمثلة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الانتقال من إعلان الالتزامات إلى إحراز النتائج بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية. وبعد الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها الرئيس، استمع الحضور إلى كلمة رئيسية ألقاها مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، أحمد الهنداوي. وأدار حلقة النقاش مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية،

بول لاد؛ وكان من بين أعضاء حلقة النقاش الأستاذ الجامعي في مجال اقتصاد وسياسات التنمية بجامعة مانشستر، كونال سين، ورئيسة البرامج في معهد التنمية الخارجية، كلير ميلاميد، وممثلة الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع لدى الأمم المتحدة، كريستينا ديز. وأجرت اللجنة في وقت لاحق مناقشة تحاورية مع أعضاء حلقة النقاش شارك فيها ممثلا نيجيريا والعراق والمراقب عن الاتحاد الأوروبي والمراقب عن تحالف الشركاء في السكان والتنمية. وشارك أيضا في المناقشة التحاورية ممثل منظمة العمل الدولية. وشارك فيها أيضا ممثلا الرابطة الدولية لأخوات الحبة، وطائفة لوريتو، وهما منظماتان غير حكوميتان تتمتعان بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويرد موجز وقائع حلقة النقاش الذي أعده الرئيس في موقع اللجنة (<http://bit.ly/csocd54-panel-discussions>).

الفصل الرابع

المسائل البرنامجية ومسائل أخرى

- ١ - في الجلسة ٨، المعقودة في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، أدلى مدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية ببيان يتعلق بالإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، عُمم في ورقة غير رسمية.

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها ١١، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦. وكان معروضا عليها جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الخامسة والخمسين للجنة (E/CN.5/2016/L.1).
- ٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت ووثائق دورتها الخامسة والخمسين (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر).

الفصل السادس

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين

- ١ - في الجلسة ١١، المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، عرض نائب رئيس اللجنة ومقررها، محمد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية)، مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والخمسين، بصيغته الواردة في الوثيقة [E/CN.5/2016/L.2](#).
- ٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وأوكلت إلى نائب الرئيس - المقرر مهمة إعداد صيغته النهائية.

الفصل السابع

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- ١ - عقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورتها الرابعة والخمسين في مقر الأمم المتحدة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ وفي الفترة من ٣ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦. وعقدت اللجنة ١١ جلسة (الأولى إلى الحادية عشرة).
- ٢ - وفي الجلسة ٢، المعقودة في ٣ شباط/فبراير، افتتحت نائبة الرئيس، أمينة سمايلا (نيجيريا)، الدورة العادية.
- ٣ - وفي الجلسة نفسها، ألقى الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية كلمة أمام اللجنة.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية ببيان عن نتائج منتدى المجتمع المدني، الذي عُقد يومي ١ و ٢ شباط/فبراير.
- ٥ - وفي الجلسة ٢، أدلى ممثل للشباب، كان قد شارك في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عُقد يومي ١ و ٢ شباط/فبراير، ببيان عن قضايا تتعلق بالشباب ذات صلة بأعمال اللجنة.

باء - الحضور

- ٦ - حضر الدورة ممثلو ٤٢ دولة من الدول الأعضاء في اللجنة. وحضرها أيضا مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، وعن دول غير أعضاء، وممثلون لمنظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات أخرى (ترد قائمة المشاركين في الوثيقة E/CN.5/2016/INF/1).

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

- ٧ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢٠٠٢/٢١٠، أن تعقد اللجنة، فور اختتام أي دورة من الدورات العادية، أول جلسة في دورتها العادية اللاحقة لغرض وحيد هو انتخاب الرئيس الجديد وسائر أعضاء المكتب. وأوصى المجلس، في مقرره ٢٠١٠/١٠، بأن تكون مدة عضوية الأعضاء المنتخبين لمكتب اللجنة سنتين، تزامنا مع دورة الاستعراض وإقرار السياسات.

- ٨ - وفي الجلسة الأولى من الدورة الثالثة والخمسين، المعقودة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤، انتخبت اللجنة بالتركية، ضمن أعضاء آخرين، أمينة سمايلا (نيجيريا) وجانينا هاسي - موهسن (ألمانيا) نائبتين للرئيس عن دورتيها الثالثة والخمسين والرابعة والخمسين.
- ٩ - وفي الجلسة الأولى من الدورة الرابعة والخمسين، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، انتخبت اللجنة بالتركية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم للفترة المتبقية من الدورة الرابعة والخمسين:

الرئيس:

يون جينغا (رومانيا)

نواب الرئيس:

لوث أندوخار (الجمهورية الدومينيكية)

محمد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية)

ماريا إينيس دي ألميدا كوروا (البرتغال)

- ١٠ - وفي الجلسة ٢، المعقودة في ٣ شباط/فبراير، عيّنت اللجنة نائب رئيس اللجنة، محمد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية)، مقرراً للدورة.

دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

- ١١ - في الجلسة ٢، المعقودة في ٣ شباط/فبراير، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.5/2016/1. وكان جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:
 - (أ) الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر؛
 - (ب) استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية:

- ١' برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة؛
- ٢' القواعد الموحدة المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- ٣' برنامج العمل العالمي للشباب؛
- ٤' خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢؛
- ٥' القضايا والسياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة؛
- (ج) المسائل المستجدة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الانتقال من إعلان الالتزامات إلى إحراز النتائج بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية.
- ٤ - المسائل البرنامجية ومسائل أخرى.
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة.
- ٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، وفي أعقاب بيان أدلى به الرئيس، أقرت اللجنة تنظيم أعمالها، على النحو الوارد في المرفق الأول للوثيقة E/CN.5/2016/1، بصيغته المنقحة شفويا، ووضعت مَهلا زمنية للبيانات التي يُدلى بها في المناقشة العامة.

هاء - الوثائق

١٣ - ترد في مرفق هذا التقرير قائمة الوثائق التي عُرضت على اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين.

قائمة الوثائق المعروضة على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها
الرابعة والخمسين

الرمز	بند جدول الأعمال	العنوان
A/71/61-E/2016/7	٣ (ب)	تقرير الأمين العام عن تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها
E/CN.5/2016/1	٢	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال المقترح
E/CN.5/2016/2	٣	تقرير الأمين العام عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
E/CN.5/2016/3	٣ (أ)	تقرير الأمين العام عن إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر
E/CN.5/2016/4	٣ (ج)	مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل الناشئة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية
E/CN.5/2016/L.1	٥	جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الخامسة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية
E/CN.5/2016/L.2	٦	مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والخمسين
E/CN.5/2016/L.3	٣ (أ)	مشروع قرار بشأن إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر
E/CN.5/2016/L.4	٢	مشروع قرار بشأن تنظيم لجنة التنمية الاجتماعية وأساليب عملها في المستقبل
E/CN.5/2016/L.5	٣	مشروع قرار بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
E/CN.5/2016/NGO/1, E/CN.5/2016/NGO/2, E/CN.5/2016/NGO/3, E/CN.5/2016/NGO/4, E/CN.5/2016/NGO/5, E/CN.5/2016/NGO/6, E/CN.5/2016/NGO/7, E/CN.5/2016/NGO/8, E/CN.5/2016/NGO/9, E/CN.5/2016/NGO/10, E/CN.5/2016/NGO/11, E/CN.5/2016/NGO/12, E/CN.5/2016/NGO/13, E/CN.5/2016/NGO/14, E/CN.5/2016/NGO/15, E/CN.5/2016/NGO/16, E/CN.5/2016/NGO/17, E/CN.5/2016/NGO/18, E/CN.5/2016/NGO/19, E/CN.5/2016/NGO/20, E/CN.5/2016/NGO/21, E/CN.5/2016/NGO/22, E/CN.5/2016/NGO/23, E/CN.5/2016/NGO/24, E/CN.5/2016/NGO/25, E/CN.5/2016/NGO/26, E/CN.5/2016/NGO/27, E/CN.5/2016/NGO/28,	٣ (أ) و (ب)	البيانات المقدمة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

العنوان	بند جدول الأعمال	الرمز
		E/CN.5/2016/NGO/29,
		E/CN.5/2016/NGO/30,
		E/CN.5/2016/NGO/31,
		E/CN.5/2016/NGO/32,
		E/CN.5/2016/NGO/33,
		E/CN.5/2016/NGO/34,
		E/CN.5/2016/NGO/35,
		E/CN.5/2016/NGO/36,
		E/CN.5/2016/NGO/37,
		E/CN.5/2016/NGO/38,
		E/CN.5/2016/NGO/39,
		E/CN.5/2016/NGO/40,
		E/CN.5/2016/NGO/41,
		E/CN.5/2016/NGO/42,
		E/CN.5/2016/NGO/43,
		E/CN.5/2016/NGO/44,
		E/CN.5/2016/NGO/45,
		E/CN.5/2016/NGO/46,
		E/CN.5/2016/NGO/47,
		E/CN.5/2016/NGO/48,
		E/CN.5/2016/NGO/49,
		E/CN.5/2016/NGO/50,
		E/CN.5/2016/NGO/51,
		E/CN.5/2016/NGO/32,
		E/CN.5/2016/NGO/52,
		E/CN.5/2016/NGO/54,
		E/CN.5/2016/NGO/55,
		E/CN.5/2016/NGO/56,
		E/CN.5/2016/NGO/57,
		E/CN.5/2016/NGO/58,
		E/CN.5/2016/NGO/59,
		E/CN.5/2016/NGO/60,
		E/CN.5/2016/NGO/61,
		E/CN.5/2016/NGO/62,
		E/CN.5/2016/NGO/63,
		E/CN.5/2016/NGO/64,
		E/CN.5/2016/NGO/65,
		E/CN.5/2016/NGO/66,
		E/CN.5/2016/NGO/67,
		E/CN.5/2016/NGO/68,
		E/CN.5/2016/NGO/69
		E/CN.5/2016/NGO/70



010416 010416 16-03230 (A)

